

أمين عام جمعية عدن الخيرية

المستثمرون أظروا بشروط اتفاقهم مع الجمعية



الاتفاقية تسمح للمستثمرين باستئجار الأرض وليس بتملكها

في كريت منذ عام ١٩٩٢م مع المساحة التي تملكها من قبل البلدية وبموجب رسالة من المهندس البلدي والتي تقدر (١٠٣٦) متراً مربعاً، ووفقاً لقانون الجمعيات في مادته (٢٩) يدخل لها الحق في استغلال المساحة المحددة لها للقيام بمشاريع استثمارية فيها ومزاولة الأعمال الاقتصادية والتجارية لتوسيع نطاق نشاطها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية ولتوسيع نطاق عملها بمرور مادي لتوسيع نطاق نشاطها على المساحة التي أكبر قدر ممكن... ولكن تلك الأحقية لم ترق لبعض المستثمرين بل حاول تلك المساحة التي سمحت لهم الجمعية في استئجارها وليس تملكها.

التزاع القائم: واليوم نحن نقف امام نزاع حول حب التملك الارض الغير وحول احقية الجمعية في ملكية المساحة التي صرفت لها للاستفادة منها ولتعود عليها بمرور مادي لتوسيع نطاق نشاطها على المساحة التي أكبر قدر ممكن... ولكن تلك الأحقية لم ترق لبعض المستثمرين بل حاول تلك المساحة التي سمحت لهم الجمعية في استئجارها وليس تملكها.

الجمعية تصرف وفقاً للقانون: ولعرفة كيف نشأ هذا الصراع واسبابه التقينا بالاخ احمد محسن احمد الامين العام لجمعية عدن الخيرية الذي اوضح منذ البداية ان حب التملك بأحقية الغير والروتين الاداري المل في اهم الاسباب التي زادت المشكلة تعقيداً وكانت بدايتها منذ ان صرفت لنا « ارض الجيشية»

عليها من قبل الجمعية والمستثمرين التي تعطل لهم الاحقية في التاجير وليس التملك وبالرغم من وضوح الصورة كساملة الا ان بعض المستثمرين اخلاوا بشروط الاتفاقية وارادوا تملك المساحة التي اعطيت لهم من قبل الجمعية للاستثمار فيها دون علم الجمعية وسعت جاهدا لوقف هذا الاجراء وتعليمات من قبل محافظ محافظة عدن وفقاً لتوجيهات الدولة ورئيس عقارات الدولة بعدن باستكمال اجراءات تملك الجمعية لحل الاشكال القائم ومزاولة نشاطها دون قيود تقف مستقبلاً عقبة امام اداء مهامها النبيلة وممارستها وتنفيذ.

التوصل إلى حل : في خضم هذه النزاعات باشرت قيادة المحافظة وقيادة اراضي وعقارات الدولة ورئيس محكمة مينا، عدن الى التوصل الى حلول لفض هذه النزاعات في محاولة لتقريب وجهات النظر وارضاء طرفي النزاع. ومن جانب آخر تمهد الاخ يحيى الدويد باعطاء توجيهات الى مدير عام مصلحة الاراضي وعقارات الدولة بعدن باستكمال اجراءات تملك الجمعية لحل الاشكال القائم ومزاولة نشاطها دون قيود تقف مستقبلاً عقبة امام اداء مهامها النبيلة وممارستها وتنفيذ.

قانون الجمعيات يعطيها الحق في استثمار اراضيها

باحقية الجمعية في ملكية الارض واستكمال اجراءات تملكها من قبل مصلحة الاراضي وبالرغم من كل التوجيهات الصادرة ظلت مشكلة قائمة والروتين الاداري المل زاد المشكلة تعقيداً الى ان وصل الحال اربعة المحاكم ومازالت القضية منظره امام المحكمة لحل النزاع بين الطرفين..

جهود متواصلة لتنفيذ حملة التوعية من الإعاقة

متابعة/ نادرة عبدالقدوس

امتداداً لحملة التوعية الوطنية نحو التخفيف من الإعاقة التي ينفذها مركز تاهيل ذوي الاحتياجات الخاصة في محافظة عدن بدعم من الصندوق الاجتماعي للتنمية فقد تم إقامة عدد من الفعاليات التوعوية في محافظة الضالع تركزت في اللقاء المحاضرات حول مفهوم الإعاقة والتعريف بالإعاقة الحركية واسبابها وسبل الحد منها والخدمات المقدمة من قبل المركز وورشه الاطراف الصناعية في محافظة عدن وذلك من قبل الطبيب احمد الصوفي الذي أكد لنا في حوار قصير اجريناه معه على أهمية مثل هذه المحاضرات التوعوية لذوي الاحتياجات الخاصة وبالذات من ابناء المناطق الريفية النائية والذين هم بحاجة الى التعريف بأسباب الإعاقة بمفهومها العام وكيفية تجنبها اكانت اعاقه جسدية او ذهنية.. كما اشار د. احمد الصوفي الى نشر الوعي بهذا الجانب في مختلف قرى مسيريات الضالع ووقعت عليه، ودمت والشعب، حجاج، وجين، الحشا، والازرق بواسطة لجان التنسيق التي تشكلت من ابناء هذه المناطق لتسهيل عملية التوعية.

وعن الصعوبات التي واجهت فريق التوعية الذي يرأسه والذي يقوم بتنفيذ برنامج الحملة في محافظة الضالع يقول د. الصوفي واجهنا بعض الصعوبات منها وعرة الطرق المؤدية الى القرى مما اعاق عدد من المواطنين المستهدفين الوصول الى موقع إقامة الفعاليات في مديرية الضالع.. كما افترقت المحاضرات التوعوية الى المصنعات والمطويات الكافية للتعريف بالإعاقة الا اننا نتجاوز هذه الصعوبة في مراحلنا المقبلة بعد ان عملنا بطباعة العديد من المنصقات الموضحة بالصور المختلفة اشكال الإعاقة والتخفيف منها وإمكانية تجنبها !! وعلى الصعيد نفسه تواصلت لجان التنسيق التي شكلت في محافظة ابين لنشر الوعي بالإعاقة في قرى مديريات المحافظة مع الفئات المستهدفة من ذوي الاحتياجات الخاصة القاطنين في المناطق النائية بحيث تم اللقاء محاضرة في مبنى الامومة والطفولة في مديرية سباح بمحافظة ابين من قبل الاخ فاطمة سالم المتخصصة في قسم الامومة والطفولة امام عدد كبير من النساء والتوصية لهن اسباب الإعاقة وكيفية التعامل مع الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة كما القيت محاضرة اخرى في ذات المجال امام طلاب ثانوية البنين بالمديرية..

اما في مديرية رصد فقد قامت الاخت سامية علي سعيد بتنظيم ندوة صحية حول أهمية اللقاحات لمنع وتخفيف الإعاقة في ثانوية رصد للبنين بحضور قيادة مكتب التربية والتعليم في المديرية وجمع غفير من الطلاب والقيوميين كما قامت الاخت سامية علي بزيارة قرية ناصر بالمديرية لتنفيذ مهمة التوعية من الإعاقة.

وكانت ثانوية جيشان في مديرية جيشان بمحافظة ابين شهدت حلقات نقاش نظمها مفعو حملة التوعية من الإعاقة بحضور الاخ صالح مندوق الامين العام للمجلس المحلي في المديرية وجمع غفير من المواطنين وطلاب المدرسة وذوي الاحتياجات الخاصة وقد ناقش الحاضرون مراحل تلقيح الأطفال ضد الإعاقة والوقاية منها وكذا كيفية التعامل مع الإعاقة..



أبنة معارفة = رهاية مملكاه

هيكل الاجور في متدى خورمكر الثقافي

متابعة/ عياش علي محمد

وأكد ان الاسعار ارتفعت عام ٢٠٠٥ مقارنة بـ ٢٠٠٤م بحوالي ٢٦٪ أما الزيادات في الاجور فلها ما ترتفع اكثر بـ ٢٠٪ ولهذا الزيادة في الراتب انخفض مقابل ارتفاع الاسعار وراي باشرأجل بضرورة مراعات ارتفاع الاسعار عند مناقشة العلاقات في الاجور.. من اجل ان تتحسن معيشة الناس.

وأشار الى ان الاسعار ارتفعت عام ٢٠٠٥ مقارنة بـ ٢٠٠٤م بحوالي ٢٦٪ أما الزيادات في الاجور فلها ما ترتفع اكثر بـ ٢٠٪ ولهذا الزيادة في الراتب انخفض مقابل ارتفاع الاسعار وراي باشرأجل بضرورة مراعات ارتفاع الاسعار عند مناقشة العلاقات في الاجور.. من اجل ان تتحسن معيشة الناس.

وأشار الى ان الاسعار ارتفعت عام ٢٠٠٥ مقارنة بـ ٢٠٠٤م بحوالي ٢٦٪ أما الزيادات في الاجور فلها ما ترتفع اكثر بـ ٢٠٪ ولهذا الزيادة في الراتب انخفض مقابل ارتفاع الاسعار وراي باشرأجل بضرورة مراعات ارتفاع الاسعار عند مناقشة العلاقات في الاجور.. من اجل ان تتحسن معيشة الناس.

وأشار الى ان الاسعار ارتفعت عام ٢٠٠٥ مقارنة بـ ٢٠٠٤م بحوالي ٢٦٪ أما الزيادات في الاجور فلها ما ترتفع اكثر بـ ٢٠٪ ولهذا الزيادة في الراتب انخفض مقابل ارتفاع الاسعار وراي باشرأجل بضرورة مراعات ارتفاع الاسعار عند مناقشة العلاقات في الاجور.. من اجل ان تتحسن معيشة الناس.

اللجنة الوطنية تكسر راس الحزبية للمرأة اليمنية

متابعة/ منى

عبرت قيادة التدريب المهني لتنفيذ عدد من الدورات القصيرة للأطفال مكافحة عمالة الأطفال الذي بدأت الوزارة بتنفيذها مع مطلع العام الجاري بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والبرنامج الدولي لمكافحة عمالة الأطفال (الايك). واوضحت الاخت منى سالم مدير وحدة مكافحة عمالة الأطفال التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ان الدورات التي سيتم تنفيذها تستهدف في المرحلة الاولى تاهيل ١٥٠ طفلاً وطفلة ممن يعملون اصلا في مجالات مهنية كورش داخل الورش السيارات بشكل عام وغيرها، بطريقة علمية مدروسة يتصلص في نهايتها المتدربين من الأطفال على شهادات مهنية، بما يساعدهم في رفع عادات اعمالهم وتمكينهم من سحب اخوانهم الأطفال اقل من ١٤ سنة من سوق العمل واعادتهم الى المدارس.

وتتضمن برامج التدريب تاهيل بعض افراد الاسرة التي لديها طفلاً يعيها لتمكينهم من افتتاح مشاريع خاصة بهم لاسيما الفتيات اللواتي في سن الشباب وسيتم تدريبهن في عدد من المجالات كالخياطة والكرافير او الصناعات المنزلية البسيطة، بهدف مساعدة الاسرة في تحسين مستواها المعيشي وسحب الطفل من سوق العمل دون احدث اضرار بالاسرة.

وكشفت الاخت منى ان مسحا ميدانيا مصغرا يجري اعداده له لمعرفة احتياج سوق العمل بالنسبة لطفه الأطفال العاملين في سن ١٤ سنة الى ١٨ سنة لتمكينهم من زيادة مهاراتهم ودخولهم وبالتالي تحسين اوضاع اسرهم، مشيرة الى ان اختيار هذا الفئة العمرية تنفيذاً لقانون العمل الذي حدد سن العمل للطفولة بـ ١٤ سنة.

منوهة الى ان المرحلة الاولى من مشروع مكافحة عمالة الأطفال تمثلت في اعداد قاعدة معلومات حول عمالة الأطفال على مستوى الوطن، وتعديل التشريعات الخاصة بالطفولة، ونشر التوعية بمخاطر عمل الأطفال.

لافتة الى ان اهم انجاز في مجال التشريعات تمثل في استصدار قرار بحظر عمالة الأطفال في اكثر من ٧٠ عمل ابروفا: التسامح مع البيئات في الزراعة، والعمل الليلي للأطفال الذين هم دون سن ١٤ سنة، وهناك اعمال يمكن ان تظر بالاطفال كالتجارة والتعامل مع المواد المتطايرة التي تسبب نوع من الامنان، الى جانب حظر العمل بالنسبة للفتيات في مجالات يمكن ان تتسبب في اضرار صحية لها مستقبلا.

واشارت الاخت مسديرة وحدة مكافحة عمالة الأطفال، الى البدايات الاولى لتنفيذ مشاريع تاهيل الأطفال العاملين من خلال مركزين للتاهيل الاول في صنعاء بالتسليم امانة العاصمة، والآخر في سينون بالتنسيق مع احدى منظمات المجتمع المدني، وكانت عبارة عن مشاريع تجريبية لاستيعاب هؤلاء الأطفال واعادة تأهيلهم..

منوهة الى ان الاتجاه الرسمي لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تمكنت خلال الماضي ٢٠٠٥م من معالجة اوضاع اكثر من ١٨٤٩ طفلاً وطفلة كانوا يعملون في اعمال خطرة، اضافة الى معالجة اوضاع ٢١٧٨ طفل وطفلة خلال العام ٢٠٠٤م.

مكافحة عمالة الأطفال

الحكومة تنفذ دورات قصيرة لتاهيل الأطفال العاملين بين سن ١٤-١٨ سنة



تجري وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حاليا استعداداتها بالتنسيق مع وزارة التعليم الفني والتدريب المهني لتنفيذ عدد من الدورات القصيرة للأطفال مكافحة عمالة الأطفال...

مكافحة عمالة الأطفال

الحكومة تنفذ دورات قصيرة لتاهيل الأطفال العاملين بين سن ١٤-١٨ سنة

تجري وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حاليا استعداداتها بالتنسيق مع وزارة التعليم الفني والتدريب المهني لتنفيذ عدد من الدورات القصيرة للأطفال مكافحة عمالة الأطفال الذي بدأت الوزارة بتنفيذها مع مطلع العام الجاري بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والبرنامج الدولي لمكافحة عمالة الأطفال (الايك). واوضحت الاخت منى سالم مدير وحدة مكافحة عمالة الأطفال التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ان الدورات التي سيتم تنفيذها تستهدف في المرحلة الاولى تاهيل ١٥٠ طفلاً وطفلة ممن يعملون اصلا في مجالات مهنية كورش داخل الورش السيارات بشكل عام وغيرها، بطريقة علمية مدروسة يتصلص في نهايتها المتدربين من الأطفال على شهادات مهنية، بما يساعدهم في رفع عادات اعمالهم وتمكينهم من سحب اخوانهم الأطفال اقل من ١٤ سنة من سوق العمل واعادتهم الى المدارس.

وتتضمن برامج التدريب تاهيل بعض افراد الاسرة التي لديها طفلاً يعيها لتمكينهم من افتتاح مشاريع خاصة بهم لاسيما الفتيات اللواتي في سن الشباب وسيتم تدريبهن في عدد من المجالات كالخياطة والكرافير او الصناعات المنزلية البسيطة، بهدف مساعدة الاسرة في تحسين مستواها المعيشي وسحب الطفل من سوق العمل دون احدث اضرار بالاسرة.

وكشفت الاخت منى ان مسحا ميدانيا مصغرا يجري اعداده له لمعرفة احتياج سوق العمل بالنسبة لطفه الأطفال العاملين في سن ١٤ سنة الى ١٨ سنة لتمكينهم من زيادة مهاراتهم ودخولهم وبالتالي تحسين اوضاع اسرهم، مشيرة الى ان اختيار هذا الفئة العمرية تنفيذاً لقانون العمل الذي حدد سن العمل للطفولة بـ ١٤ سنة.

منوهة الى ان المرحلة الاولى من مشروع مكافحة عمالة الأطفال تمثلت في اعداد قاعدة معلومات حول عمالة الأطفال على مستوى الوطن، وتعديل التشريعات الخاصة بالطفولة، ونشر التوعية بمخاطر عمل الأطفال.

لافتة الى ان اهم انجاز في مجال التشريعات تمثل في استصدار قرار بحظر عمالة الأطفال في اكثر من ٧٠ عمل ابروفا: التسامح مع البيئات في الزراعة، والعمل الليلي للأطفال الذين هم دون سن ١٤ سنة، وهناك اعمال يمكن ان تظر بالاطفال كالتجارة والتعامل مع المواد المتطايرة التي تسبب نوع من الامنان، الى جانب حظر العمل بالنسبة للفتيات في مجالات يمكن ان تتسبب في اضرار صحية لها مستقبلا.

واشارت الاخت مسديرة وحدة مكافحة عمالة الأطفال، الى البدايات الاولى لتنفيذ مشاريع تاهيل الأطفال العاملين من خلال مركزين للتاهيل الاول في صنعاء بالتسليم امانة العاصمة، والآخر في سينون بالتنسيق مع احدى منظمات المجتمع المدني، وكانت عبارة عن مشاريع تجريبية لاستيعاب هؤلاء الأطفال واعادة تأهيلهم..

منوهة الى ان الاتجاه الرسمي لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تمكنت خلال الماضي ٢٠٠٥م من معالجة اوضاع اكثر من ١٨٤٩ طفلاً وطفلة كانوا يعملون في اعمال خطرة، اضافة الى معالجة اوضاع ٢١٧٨ طفل وطفلة خلال العام ٢٠٠٤م.

حماية ورعاية الطفولة والشباب قضية وطنية كبرى

تتهم القيادة السياسية إهتماماً كبيراً بالطفولة والشباب وقد عقدت في الفترة ١٩-٢٢ فبراير ٢٠٠٦م، المؤتمر الوطني الاول للطفولة والشباب الذي يهدف الى بلورة اهداف وخطط الاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب والى واقع ملموس يكفل مستقبل أفضل للشباب والشباب فالتعداد العام للسكان والسكن لعام ٢٠٠٤م أكد ان شريحة الشباب وشريحة الأطفال قد بلغت زهاء ٧٧٪ من اجمالي سكان الجمهورية ومن هذا المنطلق فإن مايزيد عن ١٤ مليون طفل وشباب يشكلون السواد الاعظم في المجتمع وأن متطلباتهم وقضاياهم بحاجة الى حلول ملائمة واهتمام خاص ليشكلون قوة فاعلة في المجتمع وغني عن القول ان «المؤتمر الوطني للطفولة والشباب» بدأ برؤية رعاية وحماية الأطفال في ظل الظروف الصعبة التي يجهاها السواد الاعظم من هذه الشريحة ثم تبلورت الرؤية لتأخذ شكل الحماية الاجتماعية بشكل عام بالنسبة للطفولة... ثم تطورت الفكرة لتشمل الحماية والتنمية لشريحة الشباب والطفولة معاً بحكم التقارب والتداخل في السن وتم على ضوء هذه التطورات استكمال مسودة استراتيجية الطفولة والشباب واعاد هذا المؤتمر بالتنسيق بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الشباب والرياضة.

والشباب والطفولة والشباب واقع كئيب ودون المستوى المأمول... فالاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر لم تستطع في ظل النمو السكاني المضطرب كبح جماح الفقر في المدينة والريف، كما ان تدني مستويات الاجور ودخل الاسرة وتقاربت خدمات التعليم والتسرب من المدارس دفع ظاهرة عمالة الأطفال الى التفاقم والاستفحال فاذا كانت الدراسات قد اشارت الى ان نسبة عمالة الأطفال في التسعينيات كانت بحدود ٧٪ فان النسبة الحالية كما اشارت اليها بعض الدراسات الحديثة قد تجاوزت نسبة ١٠٪ والمفارقة ان تكون نسبة عمل الأطفال العاملين في سوق العمل مرتفعة مقارنة بالذكور بما مقداره ٧٪ وفي ظل العادات والتقاليد المقيدة للمرأة في اليمن.

وفي دراسة للاحاد العام لتقاييم عمال اليمن فان اكثر من ٩٠ بالمئة من اجمالي الأطفال اليمنيين العاملين في السوق اليمني فان اكثر من ١٠٪ (١٠٪) من الحضر كما يتركز عمل الأطفال بصورة مكثفة في المجال الزراعي بنسبة ٩٢٪ مما يجعلهم اكثر عرضة لالامراض الخطيرة بسبب استخدام السموم والبيدات الزراعية والحشرية فيما يعمل ٤,٨٪ منهم في مجال الخدمات و ٢,٥٪ عمالة غير منتظمة وتمثل نسبة الاناث منهم مايقارب ٥٪.

ان الأطفال العاملين في سوق العمل اليمني يواجهون مخاطر جمة جراء ظروف العمل التي تنتاسب في الغالب مع اعمارهم وقابليتهم فهناك مهن خطيرة كالعامل في الورش الفنية وورش الخراطة والتجارة وفي اعمال البناء... ويرتاج ارباب العمل باستخدام عمالة الأطفال لقدرتهم على تشكيلهم هذه العمالة كما يريدون من ناحية والاستفادة من طاقاتهم مع ماكانته دراسة المنظمة السويدية بالتعاون مع منظمة اليونيسيف التي خلصت الى ان ٥٢٪ من الأطفال في سوق العمل اليمني يتعرضون لتحرشات غير اخلاقية، ٢٢٪ يتعرضون لتحرشات عادية و ٨١,٧٪

متوسطات الاجور ودخل الاسرة وتقاربت خدمات التعليم والتسرب من المدارس دفع ظاهرة عمالة الأطفال الى التفاقم والاستفحال فاذا كانت الدراسات قد اشارت الى ان نسبة عمالة الأطفال في التسعينيات كانت بحدود ٧٪ فان النسبة الحالية كما اشارت اليها بعض الدراسات الحديثة قد تجاوزت نسبة ١٠٪ والمفارقة ان تكون نسبة عمل الأطفال العاملين في سوق العمل مرتفعة مقارنة بالذكور بما مقداره ٧٪ وفي ظل العادات والتقاليد المقيدة للمرأة في اليمن.

وفي دراسة للاحاد العام لتقاييم عمال اليمن فان اكثر من ٩٠ بالمئة من اجمالي الأطفال اليمنيين العاملين في السوق اليمني فان اكثر من ١٠٪ (١٠٪) من الحضر كما يتركز عمل الأطفال بصورة مكثفة في المجال الزراعي بنسبة ٩٢٪ مما يجعلهم اكثر عرضة لالامراض الخطيرة بسبب استخدام السموم والبيدات الزراعية والحشرية فيما يعمل ٤,٨٪ منهم في مجال الخدمات و ٢,٥٪ عمالة غير منتظمة وتمثل نسبة الاناث منهم مايقارب ٥٪.

ان الأطفال العاملين في سوق العمل اليمني يواجهون مخاطر جمة جراء ظروف العمل التي تنتاسب في الغالب مع اعمارهم وقابليتهم فهناك مهن خطيرة كالعامل في الورش الفنية وورش الخراطة والتجارة وفي اعمال البناء... ويرتاج ارباب العمل باستخدام عمالة الأطفال لقدرتهم على تشكيلهم هذه العمالة كما يريدون من ناحية والاستفادة من طاقاتهم مع ماكانته دراسة المنظمة السويدية بالتعاون مع منظمة اليونيسيف التي خلصت الى ان ٥٢٪ من الأطفال في سوق العمل اليمني يتعرضون لتحرشات غير اخلاقية، ٢٢٪ يتعرضون لتحرشات عادية و ٨١,٧٪

يتعرضون لتحرشات جنسية... هذا فضلاً عن ان ثلث الأطفال العاملين تتراوح ساعات عملهم بين ٤٠-٥٧ ساعة اسبوعياً، متجاوزين بذلك ماحده قانون العمل والخدمة المدنية... الذي يحدد اقصى ساعات العمل في الاسبوع ٤٢ ساعة فقط.

وقد اوضحت احدى الدراسات التي أجراها مركز التاهيل في الطفولة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ان الجهود الكافية المبذولة حالياً غير كافية لمواجهة ظاهرة عمالة الأطفال بعفريها واته لابد من تضافر جهود منظمات المجتمع المدني وتكاتف الجهود الشعبية للحد من عمالة الأطفال مستقبلاً.

ويواجه الشباب والأطفال الكثير من العقوقات ومن ابرزها البطالة والخراف بالنسبة للشباب والعالة بالنسبة للأطفال.

تتحدث عن دور منظمات المجتمع المدني وعن الشراكة الحقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات المدنية وتعمل على المزيد من توثيق الشراكة ومشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية والحماية الاجتماعية ومناصرة قضايا الطفولة والشباب.

ونأمل ان تكون مؤشرات المستقبل مطمئنة فيما يتعلق بقضايا الطفولة والشباب وان تكون رعاية وحماية وتمتمة الطفولة والشباب قضية وطنية كبرى تحصد ثمارها في تحقيق النمو والرخاء والرفاهة لكل ابناء المجتمع اليمني..

عمر عبدربه السبع